

نبذة تاريخية عن القسم القانوني

المقدمة :-

صدر قانون وزارة الصحة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٣ الذي نص في المادة (٥/ فقرة سابعاً) استحداث الدائرة الادارية والقانونية والتي تتولى تنظيم الامور المالية والمحاسبية والتدقيق وشؤون الافراد والخدمات الادارية في مركز وزارة وابداء الرأي في القضايا القانونية والمساهمة في تهيئة مشاريع القوانين والانظمة والاتفاقيات والعقود الخاصة بالوزارة ومعالجة القضايا المالية والادارية ذات العلاقة التي تخرج عن صلاحيات الوحدات التنظيمية التابعة للوزارة.

مهام وواجبات القسم القانوني

في سبيل تحقيق تلك الواجبات فان هيكلية القسم تتكون من شعبتان متفرعة إلى وحدات إضافة إلى الوحدات الإدارية السائدة وكما يلي:-

مدير القسم القانوني ويرتبط به:-

أ- الشعبة الجزائية والدعاوى والتي تتألف من الوحدات:-

◆ وحدة الدعاوى:

تتولى اقامة الدعاوى بكافة أنواعها لدى الجهات التحقيقية المختصة والقضائية للدفاع عن مصالح الوزارة ضد الاشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا موظفين او غيرهم ومتابعتها لدى المحاكم الجزائية والمدنية لآخر مراحلها القانونية كذلك متابعة الدعاوي المقامة على الوزارة والدفاع عن حقوق الوزارة امام المحاكم بكافة درجاتها.

◆ وحدة التحقيقات:

تتولى تنسيب الموظفين الحقوقيين في اللجان التحقيقية في القضايا الادارية والسرقات والتجاوز على اموال الوزارة التي تستوجب ذلك ومتابعة قضايا الوزارة لدى الجهات التحقيقية واجراء التحقيق وتدوين الأقوال وحصول الموافقات على أحالة الموظفين الى المحاكم.

◆ وحدة التعاميم:

تتولى اعمام الكتب الواردة من الجهات العليا والوزارت الاخرى التي تتطلب اعمامها على كافة دوائر الصحة وكذلك استلام الاجابات المتعلقة بها وحفظ التعاميم كافة.

◆ وحدة التعهدات:

تنظيم التعهدات لطلبة الدراسات العليا والممنوحين اجازة دراسية والايفادات والزمالات والتدريب وسلف العلاج خارج القطر وتنظيم عقود التعيينات

بعقد

وتصديقها وارسالها الى الجهة ذات العلاقة .

ب- شعبة التشريع والاستشارات القانونية والتي تتألف من الوحدات التالية:-

◆ وحدة التشريع:

١. اعداد مشاريع القوانين والقرارات والانظمة والتعليمات الخاصة بوزارة الصحة ومتابعة تشريعها مع الجهات المختصة /مجلس شورى الدولة /مجلس الوزراء /مجلس النواب ودراسة المقترحات الواردة من الدوائر الصحية فيما يخص المشاريع الصحية .

٢. بيان الرأي في المشاريع القانونية التي تأتي من الوزارات والهيئات من الناحية القانونية بالقدر الذي يتعلق بالوزارة .

٣. بيان الرأي بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم من الناحية القانونية سواء كان التعامل على صعيد دولي او هيئات دولية او مع وزارات الصحة في الدول المراد التعامل معها .

◆ وحدة الاستشارات:

١. بيان الرأي حول الاستفسارات الواردة من كافة دوائرنا الصحية ودوائر مركز الوزارة واقسامها حسب القوانين والانظمة والتعليمات النافذة .

٢. الاجابة على الاستفسارات الموجهة الى قسمنا بناءا" على هامش السيد الوزير او السادة الوكلاء والمدراء العامين .

◆ وحدة بيع وإيجار أموال الدولة:

تستند هذه الوحدة على قانون بيع وايجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ في بيع وايجار أموال الدولة وتنظيم عقود الإيجار والاستئجار والمساطحة لكافة العقارات العائدة لوزارتنا واستحصال الموافقات الأصولية لذلك واستحصال الموافقات لاشغال الوحدات السكنية التابعة للوزارة وفق ضوابط اشغال الدور العائدة للوزارة او المخصصة لاغراضها .

◆ وحدة التأييدات :

١.دراسة الاستفسارات الواردة بخصوص منح كتب التأييد الخاصة باستمرار الخدمة للموظفين الى الجهات كافة وحسب الضوابط الخاصة بدوائر مركز الوزارة واتخاذ اللازم بصدها.

٢. دراسة الاستفسارات الواردة بخصوص منح كتب تصديق خلاصات الخدمة في وزارة الخارجية واتخاذ اللازم بصدها .

٣. منح كتب عدم ممانعة من ممارسة المهنة للمهن الطبية والصحية بعد تدقيق الالتزامات المالية والوظيفية.

اضافة الى ما ورد اعلاه يشترك منتسبي الشعب في العديد من اللجان ومنها:

- ◆ اللجان التحقيقية.
- ◆ لجان الفتح وتحليل العطاءات.
- ◆ لجان اخرى في مختلف المواضيع التي تحتاج الى عضو قانوني.
- ◆ ممارسة عمل كاتب العدل.

ت- مكتب القسم:-

◆ وحدة المتابعة:

١. متابعة البريد الوارد للشعب كافة وتدقيق المراحل التي وصل اليها واحالته الى مدير القسم القانوني ثم ارساله الى السيد المدير العام لتوقيعه بعد تسجيله في سجل الذمة و من ثم اتخاذ الاجراء الاداري المناسب بصدده .
٢. اعداد كافة المذكرات الخاصة بموظفي القسم القانوني من مباشرة واجازات مرضية وغيرها وارسالها الى الاقسام المعنية لاتخاذ اللازم من قبلهم .
٣. القيام بالاعمال التي يأمر بها مدير القسم .

◆ وحدة الحاسبة.

- ١.تقوم هذه الوحدة بالصيانة والفحص الدوري للحاسبات الخاصة بالقسم بالتنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات.
٢. مهام البريد الالكتروني وذلك بارسال واستلام البريد عن طريق البريد الخاص بالقسم.
٣. التنسيق مع مركز تدريب وتطوير الكوادر حول الدورات التدريبية .
- ٤.فحص ومعاينة اجهزة الحاسوب وملحقاته والتأكد من صلاحيتها بالاضافة الى معاينة اجهزة الحاسوب الجديدة المستلمة من لجنة المشتريات والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

◆ وحدة الصادر والوارد.

- ١.ارسال كافة المعاملات المنجزة الى شعبة الصادرة(البريد الخارجي) بعد تدقيقها وتصوير الاوليات ثم استلام بريد الصادرة وحفظه في اصابير القسم القانوني بعد تأشيرته في سجلات القسم القانوني وكذلك القيام بتسجيل المذكرات الداخلية. .

٢. أستلام كافة البريد الوارد للقسم القانوني من الدوائر خارج الوزارة وداخلها ثم عرضه على مدير القسم بعد تأشيرته في سجل الذمة توزيعه وبعد ذلك على الموظفين لانجازه حسب الاختصاص.

الخطة تطويرية للقسم القانوني

ندرج ادناه اهم الملاحظات بخصوص الخطة التطويرية الداخلية للقسم القانوني:

اولاً:

اعادة دراسة القوانين الخاصة بالوزارة واقتراح تعديل القوانين التي تتلائم مع واقعنا في وزارة الصحة وتشريع قوانين جديدة .

ثانياً:

اعام على كافة دوائر مركز الوزارة لغرض تزويدنا بمقتراحهم حول مشاريع القوانين النافذة او التي تحتاج الى تعديل ومقترحاتهم حول القوانين الجديدة.

ثالثاً:

١. ارشفة البريد الخاص بالقسم القانوني للسنوات السابقة بالسكنر وحفظها ب(CD).
٢. استخدام البريد الالكتروني لاستلام وارسال البريد العاجل لغرض انجاز المعاملات بالسرعة الممكنة وتجاوز الروتين.
٣. استخدام قاعدة التشريعات الالكترونية وتوزيعها على دوائر مركز الوزارة والمحافظات بالاضافة الى توزيع كتب التشريعات الصحية على كافة المؤسسات الصحية.
٤. استخدام برنامج الصادر والوارد الالكتروني لغرض ارسال البريد بينالقسم القانوني و اقسام الدائرة وكذلك الدوائر الاخرى.

رابعاً:

١. اعداد دورات تدريبية لمنتسبي القسم لتعليم الحاسبة داخل القسم القانوني.
 ٢. اعداد دورات قانونية لدوائر الصحة كافة في مركز التدريب وتطوير الكوادر.
 ٣. اشراك الموظفين الحقوقين والاداريين في دورات تطويرية قانونية وادارية داخل وخارج العراق لغرض تطوير مهاراتهم.
 ٤. اجتماع بمسئولي الشعب القانونية في دوائر الصحة لغرض متابعة استفساراتهم وحل كافة الإشكالات القانونية التي تعيق عملهم.
- خامساً:** تشكيل وحدة الاصرار الوزارية (MIU) في القسم القانوني/ شعبة التشريع والاستشارات القانونية لغرض ارشفة جميع القوانين الخاصة بوزارة الصحة بموجب كتاب مجلس الوزراء /هيئة المستشاريين المرقم ٣٣٨ في ٢٠١٣/٥/١٦ .

انجازات القسم القانوني

١. شعبة التشريع والاستشارات

القانونية

أ. وحدة التشريع

المشاريع القانونية المنجزة سنة ٢٠١١

١. بيان تعديل جدول الامراض والاحالة على التقاعد رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠١١

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٧٦ لسنة ٢٠١١ .

٢. التعديل الاول لنظام الاغذية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٠٧ لسنة ٢٠١١.

٣. نظام معاهد المهن الصحية العالي رقم ٣ لسنة ٢٠١١

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤١٨٨ لسنة ٢٠١١.

المشاريع القانونية المنجزة والتي تم نشرها من قبل دائرتنا في عام

٢٠١٢ ومنتصف عام ٢٠١٣

١. تعديل الرابع لقانون مجلس السرطان رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٥

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٥٥ لسنة ٢٠١٢

٢. قانون مزاولة مهنتي التمريض والقبالة رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٢

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٦٠ لسنة ٢٠١٢

٣. قانون المنحة الشهرية لمرضى العوز المناعي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١١

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٢٦ في ٢٠١٢

٤. التعديل الاول لتعليمات تحديد الامرض الانتقالية رقم ١ لسنة ٢٠٠٧

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٢٩ لسنة ٢٠١٢

٥. التعديل الاول للنظام الداخلي للشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات

الطبية

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٦١ لسنة ٢٠١٢

٦. مشروع قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢

نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٣٤ لسنة ٢٠١٢.

٧. تعديل تعليمات درجات العجز والعطل رقم ١ لسنة ٢٠١٣
نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٣٦٩٦ لسنة ٢٠١٣
٨. بيان اضافة مواد مخدرة الى الجداول الملحقة بقانون المخدرات لسنة ٢٠١٣
نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٧٨ لسنة ٢٠١٣.
٩. نظام مدارس التمريض والقبالة والتوليد الاعدادية رقم ١ لسنة ٢٠١٣
نشر في جريدة الوقائع العراقية رقم ٤٢٧٥ في ٢٠١٣

المشاريع التي لاتزال قيد الدراسة

١. مشروع تعديل قانون الصحة العامة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١
لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة.
٢. مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة
٣. مشروع تعليمات بيع الاعشاب الطبية
لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة
٤. مشروع تعليمات قاعات كمال الاجسام
لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة
٥. مشروع تعليمات حماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية من الثدي والحد من تسويق
بدائل حليب الام
لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة
٦. مشروع قانون زرع الاعضاء البشرية
لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة
٧. مشروع قانون اطباء التخدير

لدى الهيئة العامة في مجلس شورى الدولة

٨. مشروع قانون مزاولة مهنة الصيدلة

قيد الدراسة في مجلس شورى الدولة

٩. مشروع نظام العيادات الطبية الشعبية

قيد الدراسة في مجلس شورى الدولة

١٠. مشروع تعليمات قانون مكافحة التدخين رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢

قيد الدراسة في مجلس شورى الدولة

١١. مشروع قانون تاسيس المؤسسات الصحية الاهلية

لدى مجلس النواب لغرض المصادقة.

١٢. مشروع قانون دعم الاطباء

لدى الامانة العامة لمجلس الوزراء.

١٣. تعديل قانون الطب العدلي

لدى مجلس النواب لغرض المصادقة.

ب. وحدة بيع وايجار اموال الدولة

وحدة بيع وايجار اموال الدولة من تخصيص واستملاك ونقل ملكية قطع الاراضي

لصالح وزارتنا بمختلف محافظات القطر لغرض تشيد مؤسسات صحية عليها وكما يلي:

١. شكلت لجنة مركزية في الوزارة لغرض جرد الدور التابعة لوزارتنا وبيان واقع حالها

وامكانية الاستغناء عنها بتملكيها لشاغلها .

٢. جرد المؤسسات الصحية التابعة لوزارتنا وتم ارسال نسخة منه الى هيئة الرقابة العاملة في

مركز الوزارة .

٣. اعداد بالمتجاوزين على المواقع التابعة لوزارتنا وارساله الى اللجنة المشكلة بموجب الامر الديواني رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١٣ .

٤. المشاركة باللجان تقدير وبيع وايجار اموال الدولة المنقولة وغير المنقولة العائدة لوزارتنا.

٥. صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤١ لسنة ٢٠١٢ المتضمن استثناء المشاريع الخدمية والتنمية للوزارت في المحافظات كافة من قيد الاستملاك .

٦. تخصيص قطعة المرقمة ٢٤/٣٦ مقاطعة ٥ ام التلول والجلاجة في محافظة المثنى من وزارة البلديات والاشغال العامة الى وزارتنا بدون بدل .

٧. تم تخصيص (٨٠) قطعة ارض من وزارة المالية لصالح وزارتنا مع بقاء الملكية لوزارتهم للغرض الذي شيدت من اجله .

٨. نقل ملكية (٩) قطع اراضي من وزارة البلديات والاشغال العامة وفق قرار ٣٤٤ لسنة ١٩٧٧ .

٩. تم شراء (٦) قطع ارض وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ .

٢ . شعبة الجزائية والدعاوى

الدعاوى المدنية

عددها (٢٦) التي تشمل الدعاوى التي تقام من قبل الوزارة على الموظفين او المواطنين والاشخاص المعنويين نتيجة تسببهم بضرر بحق الوزارة كدعاوي التضمين او الاضرار التي تحصل من قبل المواطنين كأخلالهم بالتعهدات القانونية وتجاوزهم على المال العام وان جميع الدعاوى حسمت لصالح الوزارة .

الشكاوى الخاصة بتسليب السيارات

عددها (٢٦) شكوى وهي الدعاوى التي تقيمها الوزارة على السائقين المنتسبين لها .

الشكاوى المختلفة

هنالك شكاوى في مختلف المواضيع تحال الينا من قبل مكتب المفتش العام /قسم الشكاوى منها الرقابة والتفتيش وحالات التزوير في الوثائق الرسمية وعددها (٢٤) شكاوى وتتابع مباشرة مع هيئة النزاهة .

الإحالات إلى المحاكم

عدد الاحالات الموظفين الى المحاكم المختصة (١٥٥).

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.